

Distr.: General
24 August 2017

المجلس الاقتصادي والاجتماعي


دورة عام ٢٠١٧
البند ١٨ (ز) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧

[بناء على توصية لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة (E/2017/44)]

٢٣/٢٠١٧ - تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السادسة عشرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره ٢٨/٢٠١٥ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥ و ٢٦/٢٠١٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦ وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، التي أكد فيها أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين يجب أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأن تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد يقوم على أسس أتباع نهج في الحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة، ووجود إدارة عامة تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وإذ يؤكد من جديد كذلك الوثيقة الختامية المعنونة "الخطة الحضرية الجديدة" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦^(١)،

(١) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، المرفق.



وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٢٧/٦٩ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الذي أكدت فيه الجمعية من جديد أهمية الحرية، وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسلام والأمن، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على الصعد دون الوطني والوطني والدولي، باعتبارها عناصر محورية لتمكين إتاحة خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يلاحظ أهمية إدماج التدابير المتعلقة بتغيير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني،

وإذ يشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(٢)، التي دخلت حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٦١/٢١٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الذي أقرت فيه الجمعية بضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة الأهمية للتمكين من تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوة الرقمية، وإذ يؤكد ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٢٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ المتعلق بتشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، الذي شددت فيه الجمعية على أن الإدارة العامة لما تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية يكون لها دور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ ينوه بدور لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة السياساتية وتوفير التوجيه البرنامجي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحكومة والإدارة العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها،

١ - **يحيط علما** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها السادسة عشرة^(٣)، ويعرب عن تقديره للعمل الذي قامت به اللجنة لكفالة التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة عن طريق القيادة والعمل والوسائل، بما في ذلك فيما يتعلق بآثار استراتيجيات

(٢) United Nations, Treaty Series, vol. 2349, No. 42146

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٧، الملحق رقم ٢٤ (E/2017/44).

العمل المتكامل من أجل القضاء على الفقر بالنسبة للمؤسسات العامة وفقا لمواضيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧؛

٢ - **يُدعو** اللجنة إلى مواصلة وضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٤) في صلب أعمالها، ومواصلة إسداء المشورة إلى المجلس بشأن السبل التي يمكن من خلالها للإدارات العامة أن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضات التقدم المحرز صوب تحقيقها؛

٣ - **يرحب** بمساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويؤكد مجدداً أن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ينبغي أن يكون أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة؛

تحويل المؤسسات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٤ - **يشدد** على أن للحكومات دوراً محورياً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير؛

٥ - **يؤكد** أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب معالجة أوجه التفاوت العميق القائمة في بلدان عديدة، وقد يتطلب ذلك من الدولة القيام بدور أكبر في إعادة التوزيع الفعال وبرامج الحماية الاجتماعية الفعالة، بما في ذلك من خلال النظم الضريبية التصاعدية والإدارة الفعالة؛

٦ - **يلاحظ** أن وجود مؤسسات فعالة أمر أساسي لتحقيق جميع أهداف وغايات التنمية المستدامة؛

٧ - **يرحب** بكون العديد من البلدان منخرطة في عملية تحديد وتحديث السياسات والاستراتيجيات والمؤسسات والترتيبات لقيادة وتنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراض التقدم المحرز صوب تحقيقها، ويرحب أيضاً بتبادل الدروس المستفادة الجاري حالياً بشأن هذا الموضوع في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

٨ - **يؤكد** عدم وجود خطة وحيدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن تحديد أنجع السياسات في سياق معين يتطلب مشاركة وانخراط جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بشأن الخيارات السياسية المتنوعة؛

٩ - **يُدعو** الدول الأعضاء، تبعاً لذلك، إلى كفالة أن السياسات الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة توضع بطريقة تشاركية وشاملة وتعاونية، ويلاحظ أهمية إضفاء الطابع

(٤) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

المؤسسي على المشاركة والانخراط لكفالة منح مختلف قطاعات المجتمع المدني فرصة لإسماع صوتها؛

١٠ - **يقرر** بأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لا يتطلب بالضرورة إنشاء مؤسسات جديدة وأن المؤسسات القائمة، مثل وزارات التخطيط، يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً الأهمية بالعمل معاً على تحقيق الأهداف؛

١١ - **يكرر تأكيد** أهمية الوزارات القطاعية في وضع وتنفيذ السياسات في مجالات اختصاص كل منها، مع مراعاة العلاقات المترابطة المتأصلة في أهداف التنمية المستدامة، ويؤكد أنه قد يكون من المفيد دعوة هذه الوزارات لتحديد الأهداف والغايات التي ستكون مسؤولة عن تحقيقها بصفة خاصة وتكييف أو وضع خطط أو استراتيجيات التنفيذ ذات الصلة بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛

١٢ - **يلاحظ مع التقدير** أن بعض البلدان قد أبلغت برلمانها بأهداف التنمية المستدامة وأشركتها في الجهود المبذولة بشأنها، ويشجع جميع الحكومات على النظر في بذل جهود مماثلة، فيما يلاحظ أن بعض البرلمانات قد أخذت دوراً استباقياً في تنفيذها؛

١٣ - **يدعو** الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من المنظمات ومجتمع الباحثين إلى تطوير أدوات عملية لمساعدة صانعي السياسات على وضع خطط وسياسات متكاملة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أساس الترابط بين الأهداف؛

١٤ - **يلاحظ** أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقديم الخدمات العامة وأن ثمة مناقشات سياسية ومجتمعية هامة بشأن نطاق وطبيعة وتمويل هذه الخدمات في العديد من البلدان، وتبعاً لذلك يدعو رئيس المجلس إلى الدعوة لعقد اجتماع مكرس لمسألة تقديم الخدمات العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل تبادل الأفكار ومناقشة التحديات والنهوج والسياسات والدروس المستفادة، فيما يتعلق، في جملة أمور، بالتشجيع على إعادة التوزيع الفعال وبرامج الحماية الاجتماعية، بوسائل تشمل زيادة فعالية النظم الضريبية التصاعدية وإدارتها؛

١٥ - **يسلم** بأن السياسات الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تستند إلى الأدلة والبيانات، وأن تركز على تحقيق النتائج؛

١٦ - **يسلم أيضاً** بالقوة التحويلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويلاحظ في الوقت نفسه أن الفجوة الرقمية لا تزال قائمة بأشكال عديدة؛

١٧ - يرحب باستخدام الحكومات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل متزايد لتقديم الخدمات العامة وأداء الوظائف الأخرى وإشراك الناس في عملية صنع القرارات على النحو الموثق في دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٦، ويشجع على بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد؛

١٨ - يرحب أيضاً بالندوة التي نظمتها حكومة جزر البهاما وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة بعنوان "تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية في الدول الجزرية الصغيرة النامية: تجهيز المؤسسات العامة وتعبئة الشراكات"، التي عقدت في ناسو في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، ويدعو الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى إلى تنظيم اجتماعات مماثلة لتبادل الخبرات وبناء القدرات باستخدام الموارد المتوفرة؛

تعزيز الدور القيادي للقطاع العام

١٩ - يؤكد أن القيادة على جميع مستويات الحكومة والإدارة العامة أمر حاسم الأهمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

٢٠ - يرحب بأن أعلى المستويات الحكومية في بعض البلدان قد بدأت تشارك في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أو أنها تواصل المشاركة في تنفيذها؛

٢١ - يشدد على أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتطلب تحركاً ليس من قبل الحكومات فحسب، بل أيضاً من قبل العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص والشروع في شراكات فعالة؛

٢٢ - يؤكد أن الوعي بأهداف التنمية المستدامة وملكيته من قبل المؤسسات على جميع المستويات والمجتمع ككل أساسيان للتشجيع على تنفيذها، ويدعو الحكومات إلى بذل جهود متضافرة لإذكاء الوعي وتعزيز ملكية هذه الأهداف في صفوف السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع ككل؛

٢٣ - يدعو الحكومات إلى إطلاق مبادرات لبناء الوعي وترسيخ الالتزام لدى الموظفين الحكوميين على جميع المستويات بشأن رؤية خطة عام ٢٠٣٠، ويشجعها على الاضطلاع بأدوار قيادية، والابتكار والابتعاد عن اتباع أساليب العمل كالمعتاد لكي يتسنى لها، في جملة أمور، معالجة الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة؛ ويدعو أيضاً الحكومات أيضاً إلى بناء قدرات ومهارات موظفي الخدمة المدنية في مجالات منها وضع سياسات متماسكة،

والتخطيط والتنفيذ والاستشراف، وعمليات استعراض التقدم المحرز بناء على الأدلة، وجمع الإحصاءات والبيانات واستخدامها؛

٢٤ - يشجع الحكومات على مضاعفة الجهود لضمان احترام سيادة القانون من قبل المؤسسات على جميع المستويات وكفالة الخدمة المدنية استنادا إلى الجدارة، وسيساعد ذلك على تعزيز الأخلاقيات العامة ويكفل إدارة الموارد البشرية بفعالية وإنصاف؛

الآثار المترتبة بالقضاء على الفقر بالنسبة للمؤسسات العامة

٢٥ - يؤكد أن القضاء على الفقر يتطلب اتباع نهج انخراط الحكومة بأكملها حيث تتحمل أعلى مستويات الحكومة وكل وزارة ومؤسسة على المستوى المحلي أو الوطني التزاما بتحقيق هذا الهدف؛

٢٦ - يؤكد أن تجربة بعض البلدان قد أظهرت أن القضاء على الفقر يتطلب استراتيجيات هادفة ومتعددة الأبعاد للقضاء على الفقر تنطوي على إجراءات تتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي الشامل؛ والعمالة والعمل اللائق؛ والحماية الاجتماعية والإنصاف؛ والتعليم والمهارات؛ والصحة؛ والغذاء والتغذية؛ والإسكان؛ والبنية التحتية؛ والطاقة؛ والمياه والصرف الصحي؛ والبيئة وتغير المناخ؛ وبناء مؤسسات فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة، ومجالات أخرى من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢٧ - يشدد على أن سيادة القانون والسلام والأمن، ووجود قضاء مستقل وحسن إقامة العدل هي شروط حاسمة الأهمية لتحسين حياة أشد الناس فقرا وضعفا؛

٢٨ - يؤكد أن استراتيجيات القضاء على الفقر يجب أن تعالج الفقر الريفي والحضري وأن وضع خطة وطنية للتنمية الإقليمية يمكن أن يساعد على معالجة التفاوتات المتكررة في مستويات الفقر في جميع الوحدات الإقليمية داخل البلدان؛

٢٩ - يؤكد أن استمرار الضعف في الحوكمة، بما في ذلك الفساد والنفوذ المفرط للمجموعات ذات النفوذ في المجتمع، يعوق فعالية استراتيجيات القضاء على الفقر وتخصيص الموارد بالشكل المناسب، ويدعو البلدان إلى مضاعفة جهودها لمعالجة هذه المسائل؛

٣٠ - يؤكد مجدداً أن على الحكومات، حين تصميم استراتيجيات القضاء على الفقر، إشراك المجتمع المدني وجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك أشد الناس فقرا وضعفا، مع العمل في الوقت نفسه على بناء دعم واسع النطاق وتوافق قوي في الآراء يشمل أيضا الطبقة الوسطى والأقليات؛

٣١ - **يلاحظ** أن الحكومات تحتاج في كثير من الأحيان إلى العمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل الوصول إلى الفئات الأكثر فقرا وضعفا، ويشجع الحكومات على مواصلة الاستفادة من هذه الشراكات مع العمل في الوقت نفسه على المحافظة على جودة وتوافر الخدمات بأسعار معقولة للفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا؛

دعم السلطات المحلية وتجهيزها

٣٢ - **يؤكد** أن للحكومات على المستوى دون الوطني، ولا سيما للحكومات المحلية دورا حاسما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بالنظر إلى قربها من السكان، ودورها على مستوى القاعدة الشعبية في تقديم الخدمات العامة الأساسية وقدرتها على اتباع نهج متكاملة، ويراعى في ذلك أن الهدف ١١ يرمي إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛

٣٣ - **يلاحظ** أنه للاستجابة على النحو الأمثل للحالة وتوقعات واحتياجات السكان، يمكن أن يكون من المفيد نقل أدوار التنفيذ والمهام العامة المتصلة بأهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية وغيرها من الوكالات أو المؤسسات المحلية؛

٣٤ - **يؤكد** أن الحكومات المركزية والمحلية على حد سواء، وبصرف النظر عن نموذج أو نطاق اللامركزية في البلد، تتحمل مسؤولية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن من المهم للغاية أن تعمل معا بروح من التعاون والشراكة؛

٣٥ - **يؤكد** أن موارد وقدرات الحكومات المحلية ينبغي أن تتناسب مع مسؤولياتها، ويلاحظ بالتالي أن المسؤولية عن تنفيذ أهداف وغايات محددة من أهداف التنمية المستدامة ينبغي ألا تُنقل إلى المستوى المحلي إلا إذا اقترنت بتوفير مستوى مناسب من الموارد المالية وتنمية القدرات؛

٣٦ - **يلاحظ** أن الموارد المحولة من الحكومة المركزية تكون بالتالي، في كثير من الأحيان، ذات أهمية حاسمة لدعم البرامج الاجتماعية وغيرها من البرامج الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويدعو البلدان والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الأخرى إلى دعم الحكومات المحلية وبناء قدراتها لحشد الموارد بطريقة منسقة؛

٣٧ - **يؤكد** الحاجة إلى بناء مهارات المسؤولين المنتخبين والموظفين الحكوميين وقدراتهم على المستوى المحلي ليكونوا مجهزين لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

استعراض التقدم المحرز

- ٣٨ - **يؤكد من جديد** أن الحكومات مسؤولة أمام شعوبها عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- ٣٩ - **يرحب** بما أبدته المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات من التزام بالمساهمة في استعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني على النحو المذكور في الخطة الاستراتيجية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢، ويدعو الحكومات إلى النظر في الاستفادة من ذلك الدعم؛
- ٤٠ - **يلاحظ** أن الناس يحتاجون إلى فهم واضح لمسؤوليات وأنشطة ونتائج المؤسسات العامة على اختلاف أنواعها، بما في ذلك تلك التي تعمل على المستويات المحلية، ويشجع على إنشاء منابر أو منتديات أو أدوات لإتاحة هذه المعلومات؛
- ٤١ - **يشدد** على الحاجة إلى رصد تأثير المؤسسات والسياسات العامة في القضاء على الفقر وغيره من أهداف التنمية المستدامة باتباع نهج شاملة وقائمة على الأدلة وإشراك أكثر الفئات فقرا وضعفا أيضا؛
- ٤٢ - **يشجع** الحكومات على استحداث نظام حكومي مفتوح كنموذج للحكومة يركز على المواطنين وينشئ علاقة جديدة بين الإدارة العامة والمجتمع؛
- ٤٣ - **يكرر** أن للبيانات المصنفة أهمية شديدة في رسم السياسات والاستعراض، ويدعو إلى بذل مزيد من الجهود لبناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية بوصفها مؤسسات مستقلة؛

وضع مبادئ الحوكمة الفعالة

- ٤٤ - **يسلم** بالحاجة إلى تحسينات مستمرة تتسم بالحس العملي في قدرات الحوكمة على المستويين الوطني والمحلي من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات الدولية، ويلاحظ أعمال اللجنة بشأن وضع مبادئ الحوكمة المسؤولة والفعالة التي يمكن أن تكون بمثابة نقطة مرجعية هامة في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات ولدعم تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة؛

المتابعة

- ٤٥ - **يطلب** إلى اللجنة أن تدارس، في دورتها السابعة عشرة المقرر عقدها في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، موضوع دورة المجلس لعام ٢٠١٨ وأن تقدم توصيات بشأنه؛

٤٦ - **يُدعو** اللجنة إلى المساهمة في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى والعمل على المساهمة في الاستعراض الشامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي سيجريه المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٩، مع توجيه الانتباه على نحو خاص إلى الطابع الشامل لجميع الأهداف؛

٤٧ - **يُدعو أيضا** اللجنة إلى أن تواصل إسداء المشورة بشأن النهج والممارسات المتعلقة بالمؤسسات والسياسات والترتيبات الجاري استحداثها لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار أن السياقات والحالات المحددة للبلدان تختلف كثيراً، وكذلك إسداء المشورة بشأن كيفية جعل المؤسسات فاعلة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة؛

٤٨ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار بشكل كامل فيما يتعلق بأعمال المنظمة، بما في ذلك حين معالجة سد الثغرات في البحوث والتحليلات وعند الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بهدف بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، على جميع المستويات، وذلك في إطار سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٤٩ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ودعم الابتكار والامتياز في سلك الخدمة العامة تحقيقاً للتنمية المستدامة، وذلك من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛

٥٠ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ومتابعته من خلال الأساليب المكرسة لعمل اللجنة.

الجلسة العامة ٤٢

٧ تموز/يوليه ٢٠١٧